BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

منتدى الحوار

Dialogue Forum

(DF)

مصـــر والعولمـــة

نبيل حلمي:

يسعدني اليوم أن أقدم لكم أخي وصـديقي الأسـتاذ مـنير فخـري عبـد النـور، وإن أردنا التحدث عن الأستاذ منير فخري عبد النور فـإن لـدينا الكـثير لنقولـه، فهـو سياسـي مصري مخضرم من عائلة سياسية، له تاريخ عائلي وتاريخ شخصي مشـهود بـه في حـب مصـر وفي المحافظة على مصالحها، وهو سكرتير عام حزب الوفـد بمـا لهـذا الحـزب مـن تـاريخ في الحركة السياسية والنضالية،كما أنه عضو المجلـس القـومي لحقـوق الإنسـان. لقـد تزاملنـا في الكثير من القضايا الوطنية ولذلك فإنني مهما تحدثت عنه فسيكون هـو أكـبر مـن أي حـديث يمكن أن يقال عنه أو يُعرَّف به حيث إنه من الشخصـيات العامـة المصـرية المخلصـة، لـذلك يسعدني أن أقدمه لسيادتكم اليـوم ليتحـدث في مكتبـة الإسـكندرية عـن موضـوع "مصـر والعولمة".

منير فخري عبد النور:

أتوجه بداية بالشكر إلى مكتبة الإسكندرية على هذه الـدعوة القيـِّمة الـتي تتـيح لي أولاً فرصة رائعة للالتقاء بكم وثانيـًا لتناول موضوع أحسـبه غايـة في الأهميـة ومصـدر قلـق عظيم بالنسبة للمصريين جميعًا وهو موضوع العولمة.

وفي البداية أقول إنه على أثر حرب باردة دامـت ٤٥ سـنة، انتصـر الغـرب بزعامـة الولايات المتحدة الأمريكية على الاتحاد السـوفيتي والكتلـة الشـرقية، وفي عـام ١٩٩٠ أعلـن جورج بوش الأب –والذي كان رئيسًا للولايات المتحـدة الأمريكيـة في ذلـك الوقـت– قيـام

نظام عالمي جديد. وفي الوقت نفسه، ألف المفكر والكاتب الأمريكي الياباني الأصل فرانسيس فوكوياما كتابه الشهير الذي يحمل عنوان "نهاية التاريخ"، والذي أعلن فيه سيطرة الغرب على العالم بفكره وقوته، كما أكَّد على عدم وجود قوة أو أيديولوجية على هذا الكوكب تستطيع أن تواجه الغرب. وبهذا المعنى، فإن حقيقة غياب قوة تستطيع أن تواجه الغرب قد أدت إلى انتهاء الصراعات وبالتالي إلى انتهاء التاريخ، حيث إن الصراعات هي التي تغذي بأحداثها التاريخ. وقد ظن الغرب أنه سيتمخض عن هذا الانتصار مجتمع دولي موحد تسوده قيم واحدة موحدة وهي القيم الغربية، حيث تنفتح الدول بعضها على بعض، ويسود بينها العدل في إطار شرعية دولية تحميها وتصونها الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة.

في هذا المجتمع الدولي، تلعب المجتمعات المدنية دورًا هامًا لإجبار حكوماتها على احترام قواعد الديمقراطية والحكم الرشيد؛ وبالتالي تنعم الشعوب بقدر كبير من الحرية والأمن والاستقرار. وقد دعا الغرب لتحرير الاقتصاد من كل قيوده، مع الأخذ باقتصاديات السوق، كما تبنى هذه الدعوة على أساس أن تحرير الاقتصاد سيؤدي إلى تحقيق مصلحة كل الدول وتحقيق فائدة لكل المتعاملين في الأسواق، البائع والمشتري، المصدر والمستورد، المنتج والمستهلك، وهو ما يسمى في علم الإحصاء (A win-win situation).

واعتبارًا من بداية التسعينيات تم عقد عدد من المؤتمرات الدولية المتتالية تحت مظلة الأمم المتحدة، فمثلاً في عام ١٩٩٢ تم عقد مؤتمر ريو دي جانيرو لمناقشة مشاكل البيئة التي تواجه العالم، وفي عام ١٩٩٥ أُقيم مؤتمر في كوبنهاجن لينـاقش دور التنمية الاجتماعية، أيضًا في عام ١٩٩٥ عُقِد في بكين مؤتمر لمناقشة دور المرأة في هذا المجتمع الدولي الجديد. وبدا وكأن العلاقات الدولية التقليدية التي كانت تربط دولة بأخرى أو منطقة بأخرى قد تغيرت أو تحولت إلى مجهود متعدد الأطراف في مواجهة مشكلات كونية أو مشكلات عالمية. وقد بدأ هذا التغيير وبلغ ذروته في ٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠ بإعلان الألفية (millennium declaration) حيث أكدت المائة والتسعون دولة الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة على عزمها لكي تتعاون لمواجهة المشكلات الكونية وأهمها القضاء على التخلف والمرض والجهل، كما وضعت هذا التوجه العالمي على طريق التنمية المستدامة.

هذا التوجه الكوني، والتحرير الذي دعا إليه الغرب لاقتصاديات الدول هو ما نسميه "العولمة". وقد استقبلت الغالبية العظمى من المصريين هذا الفكر الجديد بقدر كبير

من الشك والريبة والتخوف، وكان لهذا الشك أسباب عديدة، أولها الأسباب الاقتصادية، حيث خشي المصريون، وبحق، أن تصبح إزالة الحواجز الجمركية التي كانت تحمي الصناعة الناشئة في مصر، وانفتاح السوق المصري لاستقبال الاستثمارات الأجنبية، تهديدًا للكيانات الإنتاجية المصرية التي فشلت في مواكبة التطور التكنولوجي العظيم الذي حدث في العالم خلال العقود الأربعة أو الخمسة السابقة؛ وبالتالي أن تكون هذه الكيانات الإنتاجية غير قادرة على المنافسة.

مجموعة الأسباب الثانية هي الأسباب الثقافية، حيث إن انفتاح العالم والدول بعضها على بعض سيؤدي إلى الاختلاط بالشعوب والثقافات الأخرى، وخشي المصريون، وبحق، أن تؤثر الثقافة الأمريكية الغربية على الخصوصية المصرية وعلى السلوكيات خاصةً سلوكيات الشباب، كما خشيت نخبة من المصريين على اللغة العربية ذاتها أمام الغزو الهائل للغة الإنجليزية التي أصبحت اللغة العالمية سواء في الدبلوماسية أو في الأعمال أو في العلوم.

أما مجموعة الأسباب الأخيرة فهي الأسباب الاجتماعية، وأهمها أن تحرير الاقتصاد من القيود والأخذ باقتصاديات السوق سيؤدي إلى خروج بعض الكيانات الإنتاجية أو الخدمية خارج المنافسة حيث إنها لن تستطيع المواجهة في مثل هذه المنافسة، وبالتالي سيؤدي إلى تعريض العاملين في هذه الكيانات للبطالة وما يترتب على ذلك من مشكلات اجتماعية، فضلاً عن أن الأخذ باقتصاديات السوق سيؤدي حتمًا -على الأقل على الأجل القصير- إلى سوء توزيع الدخول واتساع الفوارق بين الثروات والطبقات.

كانت هذه هي ردود أفعال الغالبية العظمى من المصريين، إلا أن هناك أقلية قد رأت في دعوة الغرب إلى تحرير الاقتصاد والأخذ باقتصاديات السوق والانفتاح على العالم، فرصة عظيمة لإطلاق القوة الكامنة داخل المجتمع المصري ولتفجير طاقاته، خاصةً أن إعلاء الحافز الفردي قد يؤدي إلى نمو الاقتصاد المصري. كما رأت هذه الأقلية أن قوى السوق في الأجل الطويل ستصبح قادرة على إيجاد التوازن ما بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة وقادرة أيضًا على الوصول إلى تحقيق العدل بين الناس. إذن، فهناك أقلية حاكمة مؤيِّدة لهذه الدعوة وأغلبية مترددة خائفة قلقة تنظر إلى كل هذه الدعاوى بقدر كبير من الريبة. وأمام هذا الاستقطاب أود أن أستعرض خمس ملاحظات:

الملاحظة الأولى: وهي ملاحظة مهمة وهي أن العولمة أصبحت واقعًا، لأنها مبنية على التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات والمواصلات مما جعل من العالم قرية واحدة، فالانفتاح طبيعي، حيث أصبح المواطن بمتابعته للأحداث في بؤرة من العالم يشعر أنه مواطن عالمي، بالإضافة طبعًا إلى انتمائه الوطني. وإذا نظرنا في الواقع خلال السنوات العشرين الماضية، فسنجد أن فكر العولمة قد انتشر بسرعة خيالية، كما أن المؤسسات التي قامت عليها العولمة -وهي مؤسسة التجارة الدولية والمنظمات الدولية في إطار منظمة الأمم المتحدة- لم تصب بأية انتكاسة أجبرتها على التراجع، خاصةً فيما يخص تحرير الاقتصاد وانكماش دور الدولة في العمل الاقتصادي.

ولكي أكون دقيقًا، فإنه فيما عدا ثلاث هزائم أو انتكاسات واجهت المؤسسات الدولية، كان الانتصار مدويًا، وهذه الاستثناءات هي: أولاً دورة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية التي حاولت تحرير تجارة السلع الزراعية وفشلت، وثانيًا رفض فرنسا توقيع اتفاقية الاستثمارات متعددة الأطراف لأن هذه الاتفاقية كانت ستسلب السلطة القضائية الفرنسية حق الفصل في النزاعات وتحيلها إلى التحكيم الدولي، أما الانتكاسة الثالثة فتمثلت في رفض بعض الدول في العالم خصوصًا في العالم النامي التعامل مع صندوق النقد الدولي بسبب قسوة الشروط التي يفرضها. فيما عدا هذه الانتكاسات الثلاث لم تهزم المؤسسات الداعية للعولمة، لذلك أعتقد أننا يجب أن نتعامل مع فكر العولمة أو فكر التحرير الاقتصادي بقدر كبير من الموضوعية والإيجابية؛ فهذا واقع يجب أن نتعامل معه، ولكن هذا الواقع لا يمنعنا من أن نأخذ في الاعتبار كل ما يترتب من مساوئ على تطبيق هذه السياسات، وبالتالي أعتقد أننا يجب أن ندعو إلى مزيج من السياسات التي تحرر الاقتصاد من قيوده، كما تحمي الاقتصاد الوطني والمجتمع من المخاطر التي يمكن أن تهدده نتيجة لتطبيق السياسات؛ وبالتحديد ما يمكن أن يترتب عليها من مخاطر على الأمن القومي ومخاطر تهدد النسيج المجتمعي في مصر.

الملاحظة الثانية: وهي أننا إن أخذنا بهذه بالسياسات فيجب أن يكون عن اقتناع بفوائدها وليس خضوعًا لضغوط قادمة من الخارج، وفي هذا المجال يجب أن نكون موضوعيين، فهذه السياسات يمكن أن تحقق مصلحة كبيرة للمجتمع المصري إن أُحسن تطبيقها، حيث يؤدي تحرير الاقتصاد وانفتاح الأسواق إلى حصول المستهلك على أفضل السلع بأرخص الأسعار، هذه هي فكرة تحرير التجارة. وبالقطع يمكن أن تؤدي هذه

السياسات إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ وبالتالي إلى فتح فرص عمل جديدة والاستفادة من كل ما تأتي به مع هذه الاستثمارات من تكنولوجيا جديدة وأساليب إدارية متقدمة وزيادة في إنتاجية العامل المصري، هذا ومن الممكن أيضًا أن يترتب عليها جذب لاستثمارات غير مباشرة من خلال البورصة، مما يتيح مصادر طويلة الأجل لتمويل المشروعات الكبيرة.

لذا لا يجب أن يشعرنا هذا الانفتاح بالخوف، بل يجب أن نثق في قدرة مصر والاقتصاد المصري على مواجهة المنافسة، وذلك لأن مصر تمتلك قدرات تنافسية وميزات نسبية عظيمة. دعونا نذكر أن الموقع الجغرافي لمصر موقع عبقري، فهي تقع بين ثلاث قارات وتطل على بحرين: المتوسط والأحمر، كما أن مصر تتمتع بأرض زراعية لها خصوبة متميزة مقارنةً بالأراضي الزراعية الأخرى، وجدير بالذكر أيضًا أن هذه الأراضي تحيط بها أراضٍ صحراوية قابلة للاستصلاح إن أُحسن استخدام الموارد المائية بنفس المنطق، ونذكر أيضًا نيلها العظيم كمورد للمياه لا يجب تبديده.

إن مصر تمتلك قوة عاملة عظيمة ومتزايدة يمكن أن نستفيد منها إن دُرِّب العامل المصري التدريب المناسب، وإن استطعنا أن نرفع من مستوى التعليم في مصر. كما أن لدى مصر خبرة في استقبال الاستثمارات الأجنبية التي يبلغ عمرها اليوم ٣٤ سنة منذ إصدار قانون الاستثمارات الأجنبية عام ١٩٧٤، وهي تمتلك بنية أساسية رائعة من مطارات وموانئ وفنادق وما إلى ذلك تستطيع؛ مما يمكنها من جذب السياحة التي من الممكن أن تكون موردًا عظيمًا للعملات. إذن، لا يجب أن نخاف من الانفتاح ولا يجب أن نخاف من المنافسة، فمصر تستطيع بما لديها من إمكانات المنافسة في إطار العولمة إذا أحسنت تنفيذ السياسات.

الملاحظة الثالثة: وهي أننا لا يجب أن نعرِّض مصر كبلد لأية مخاطر نتيجة لانفتاحها على الاستثمارات الأجنبية من خلال سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية على القطاعات الإستراتيجية، ودعوني أقلْ منذ البداية إن أكثر الدول تحمسًا للعولمة ولتحرير الاقتصاد في العالم بادرت بوضع حدود للاستثمارات الأجنبية في اقتصادياتها، وفي هذا المجال، بإمكاني إعطاء الكثير من الأمثلة، وسأبدأ بالقول إن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أعطى لنفسه الحق في الاعتراض على دخول أو سيطرة استثمارات أجنبية على

قطاعات إستراتيجية، وبالفعل تم منع رؤوس أموال عربية من تملُّك شركة لإدارة الموانئ على المحيط الأطلنطي، ومُنعت شركة البترول الصينية China Overseas Oil Company من شراء شركة بترول أمريكية. بالمثل قامت فرنسا بالتحدث عن الاستثناء الثقافي أو L'exception culturelle واعتبرت أن كلاً من اللغة والكتاب والسينما والمسرح الفرنسي يجب أن تُعامل معاملة خاصة غير معاملة السلع التجارية، كما قامت بإعطاء حصة "كوتا" في دور العرض والمكتبات للأفلام والكتب الفرنسية وأجبرت الجميع على احترام اللغة الفرنسية داخل فرنسا. مثال آخر في إنجلترا، عندما جاء أحد أكبر بنوك العالم HSBC -ومركزه الرئيسي في هونج كونج- لكي يشتري أكبر بنك إنجليزي وهو بنك National Westminster، أجبرته بريطانيا على أن ينقل المركز الرئيسي من هونج كونج إلى لندن لكي يتمكن من شراء البنك الإنجليزي، والأمثلة كثيرة.

ومن هذا المنطلق، كان موقفنا من بيع بنك القاهرة موقفًا حزبيًّا، فبنك القاهرة أو البنوك في مصر في تقديرنا قطاع إستراتيجي حيث إنها المصدر الرئيسي لتمويل التنمية والمشروعات وهي التي تجمع المدخرات، وفي تقديرنا أن بيع بنك القاهرة إلى مستثمر أجنبي سيؤدي إلى سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية بعد عدد من السنوات القليلة على الجزء الأكبر من القطاع المصرفي في مصر، ويجب أن نتذكر أن مصر فقدت استقلالها لأنها افتقدت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر القطاع المصرفي القادر على تمويل الخزانة المصرية، وبالتالي فقدنا استقلالنا لمدة ٧٠ سنة. وأعتقد أن المصلحة الوطنية والأمن القومي يحتمان علينا المحافظة على الجزء الأكبر من القطاع المصرفي المصري لأنه قطاع إستراتيجي، وبالمثل نرى أن الثروة القومية يجب أن تبقى في أيدي المصريين أو على الأقل ما يقع منها في القطاعات الإستراتيجية.

الملاحظة الرابعة التي أرغب في عرضها هي أن زيادة الاستثمارات وارتفاع نسب التنمية لا يعني بالضرورة انحسار الفقر ولا حل المشكلات التي يواجهها المجتمع ولا انخفاض نسب البطالة على الإطلاق، إنما إن أردنا أن نواجه هذه المشكلات يجب أن نرسم سياسات تهدف إلى حل مشكلة البطالة ومشكلة الفوارق المتزايدة ما بين الدخول والثروات، وإعادة توزيع الدخل وما إلى ذلك.

الملاحظة الخامسة هي أن تحرير الاقتصاد لا يعني بالضرورة انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي، فالدولة خاصةً في مصر دولة نامية لم تكتمل هياكلها المؤسسية و لم يكتمل هيكلها القانوني، لذا، يجب أن تبقى الدولة ضابطة لإيقاع الاقتصاد في مصر وأن تبقى حامية للمواطن المصري وضامنة لعدالة التوزيع. كما يجب أن تبقى الدولة مانعة للاحتكار وحامية للمستهلك وحامية للعدالة بشكل عام ولعدالة التوزيع بشكل خاص. وحتى تتحقق وظيفة الدولة كما نرغبها وكما يجب أن تكون، فإنه يجب أن تُرسم سياسات تهدف إلى ذلك، فنحن في حاجة إلى سياسة مالية تهدف إلى زيادة موارد الدولة، وتهدف إلى تخفيض العجز في الموازنة بغرض الحد من التضخم وارتفاع الأسعار الذي أصبح لا يُطاق، على الأقل بالنسبة لأصحاب الدخول الثابتة الذين يمثلون الغالبية العظمى الكاسحة من هذا الشعب.

نحن في حاجة إلى سياسة مالية تهدف إلى ترشيد الإنفاق والكف عن هذا البذخ الذي لا معنى له، ووضع أولويات للصرف على الخدمات اللازمة لتحقيق أضعف الحقوق الإنسانية وأبسط الحقوق التي يمكن أن يتطلع إليها المواطن المصري ألا وهي التعليم والصحة والمواصلات. نحن في حاجة إلى سياسة مالية تهدف إلى إعادة توزيع الدخول لأن الفوارق ما بين الطبقات وما بين الدخول وما بين الثروات أصبحت تهدد أمن واستقرار هذا المجتمع، وإن أيَّدنا سياسة الخصخصة واتفقنا على أن الدولة مالك سيئ، فنحن نريد سياسة تنفَّذ من خلالها الخصخصة وتسمح بمشاركة الجميع في ملكية الثروة القومية، فلا يمكن أن تبقى ملكية هذه الثروة في أيدي عدد محدود من المستثمرين في هذا البلد، يجب أن يشارك الجميع في ثمار التنمية، وإن كنا نوافق على أن تكون المنافسة وقوى السوق هي المسيطرة والمحركة في الاقتصاد المصري، فيجب أن ندرك أن هذه السياسة تحمل في طياتها مخاطر بالنسبة للعامل المصري، وبالتالي يجب أن نخلق شبكة ضمان اجتماعي لنحمي هذا العامل من المخاطر التي يمكن أن تتهدده.

أخيرًا، نحن بالقطع في حاجة إلى سياسة جديدة لمراجعة أسس تمليك الأراضي مِلك الدولة لمواجهة مشكلة العشوائيات التي أصبحت تشكل خطرًا كبيرًا على أمن واستقرار هذا المجتمع. إن غلاة الليبراليين الذين يؤيدون سياسة التحرير الاقتصادي دون حدود يؤمنون بما يسمى باللغة الإنجليزية "Trickle down"، أي أن ثمار التنمية ستنهال لتعم الجميع. وفي الحقيقة، لن يتحقق ذلك إلا إذا رُسِمت سياسات تهدف إلى استفادة الجميع

من ثمار التنمية. هذه الدعوة الوسطية التي أدعو إليها تواكب وتتماشى كثيرًا مع ما يتردد حاليًا في عام ٢٠٠٨ في أوساط الغرب السياسية أو الاقتصادية أو العلمية، وفي المراجعات التي تتم في الولايات المتحدة الأمريكية وفي دول كثيرة من أوروبا الغربية حول نظريات العولمة والتحرر الاقتصادي، ومن يتابع الخطاب السياسي لمرشحي الحزب الديمقراطي في انتخابات الرئاسة الأمريكية، هيلاري كلينتون وباراك أوباما، سوف يلاحظ أن الاثنين –كل بأسلوبه– يوجهان نقدًا شديدًا للعولمة، ويؤكدان أن سياسات العولمة تحقق مصلحة القلة.

ومن يتابع كتابات كبار الاقتصاديين الذين كانوا من كبار دعاة العولمة في العالم مثل Samuelson أو Blinder، يلاحظ التغير الذي حدث في كتاباتهم، والتشكك والتحفظ الذي أدخلوه على كتاباتهم العلمية حول النظريات المفرطة في الليبرالية. أيضًا، يجب أن أذكر في هذا الصدد كتابات الاقتصادي الأمريكي Stiglitz الفائز بجائزة نوبل في الاقتصاد، وكتابات الاقتصادي الفرنسي Moran اللذين انتقدا الإفراط في تحرير الاقتصاد لدرجة إلغاء اللوائح والنظم تحت مسمى De-regulation خاصةً في القطاع المالي وإدخال أدوات مالية جديدة تدفع الناس إلى المضاربة وتتيح للمتعاملين في الأسواق المالية تحقيق أرباح خيالية بسرعة فائقة؛ مما يؤدي إلى زيادة في الفوارق بين الثروات والدخول. ويجب أن أشير إلى الكتابات الرائعة لوزير الخارجية الفرنسي السابق "فيدرين" التي وجه فيها النقد إلى سياسات وفكر العولمة التي تستند في دعوتها إلى المكاسب التي يحققها المستهلك دون مراعاة للخسائر التي يتكبدها المواطن. وهذه المقابلة ما بين المستهلك كعامل من عوامل الإنتاج وبين المواطن بعلاقته بالوطن والأرض والقيم والتاريخ مقابلة مهمة. وأخيرًا، يجب أن أذكر الدعوة التي ألقاها الدكتور بطرس بطرس غالي تحت مسمى "ديمقراطية العولمة" والمطالبة بإعادة تنظيم منظمة الأمم المتحدة وتوسيع مجلس الأمن وعدد الأعضاء الدائمين فيه؛ لكي يتم تمثيل القارة الإفريقية والقارة الآسيوية وقارة أمريكا الجنوبية بهدف محدد ألا وهو الحد من سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية والغرب على الثقافة العالمية في إطار العولمة.

في الحقيقة، كل هذا التغير في خطاب الغرب جاء نتيجة للإحباط الذي أصيب به واصطدام آماله في خلق هذا المجتمع الدولي الموحَّد أمام صخرة الواقع، فإذا راجعنا الأحداث، سنجد أنه في عام ١٩٩٥ قُتل "رابين" وتعثرت جهود السلام في الشرق

الأوسط، و لم يكن هذا السلام مهمًّا بالنسبة للشرق الأوسط فقط أو بالنسبة لمصر فقط، وإنما كان مهمًّا للعالم كله.

ويجب أن نذكر أيضًا الخلافات الإثنية، فلقد ظنوا في الغرب أنه يمكن أن يسود السلام بين الدول، بينما رأينا مذابح تهدف إلى التطهير الإثني كما في رواندا أو في دول البلقان المختلفة، ثم لاحظنا بزوغ النزعات الدينية: الإسلام السياسي من ناحية والحركة الهندوسية في الهند من ناحية أخرى. ثم شهدنا خلال السنوات الثماني عشرة الماضية قوة الحركات القومية التي ظنَّ الغرب أنه لن يكون لها وجود في ظل العولمة والمجتمع الدولي، فمثلاً أعلنت كوسوفو انفصالها عن صربيا، كما يسعى الباسك إلى الانفصال عن إسبانيا، وكذلك كورسيكا عن فرنسا، وشيشان عن روسيا، وكشمير عن الهند؛ وما إلى ذلك من الأمثلة.

إذن، فقد اقتصر المجتمع الدولي في النهاية على نخبة بسيطة من الدبلوماسيين ورؤساء ومديري الشركات متعددة الجنسيات ومن نخبة تتحدث نفس اللغة وتجتمع حول ثقافة واحدة. هذا العالم الذي كان من المفترض أن يتوحد أصابته شروخ كثيرة في الواقع، ومنها شروخ بين الدول الآمنة والدول التي تهددها المخاطر البيئية، خاصة عندما نعلم أن هناك عدة مئات من ملايين البشر يهربون سنويًّا من بلادهم بسبب الفيضانات أو الكوارث البيئية أو بحثًا عن مياه نقية أو غير ذلك.

هناك بالقطع شرخ ما بين الثقافات المختلفة، وشرخ أيضًا بين أبناء الحضارة الواحدة، حينما ينفصل هؤلاء الذين يتمسكون بالأصولية ويرفضون التطور وهؤلاء الذين يريدون أن يواكبوا التقدم في العالم، وهناك أيضًا شرخ بين الدول القوية والدول الضعيفة، وما بين الأغنياء والفقراء نتيجة لتطبيق السياسات التي عرفت باسم Washington Consensus وأدت إلى زيادة الفوارق في العالم كله. وأعتقد أنه بسبب كل هذه الشروخ سيتجه البندول يسارًا وحتى السياسات الاقتصادية في العالم الغربي ستتجه يسارًا بعض الشيء لأن الشعوب ستسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وسيتمسك المواطن أينما كان بهويته الوطنية، وستظل الصراعات تغذي أحداث التاريخ الذي لن ينتهي.

نوران شافعي:

نشكر الأستاذ منير فخري عبد النور على محاضرته الشيقة التي زودنا فيها بالكثير من المعلومات الممتعة، ولنبدأ الحوار.

مدحت محروس لوقا (صيدلي وعضو بجمعية أصدقاء المكتبة):

للعولمة إيجابيات ولها أيضًا سلبيات فكيف تواجه الدولة النامية تلك السلبيات؟

منير فخري عبد النور:

أعتقد أنني قد أجبت عن هذا السؤال، نحن بحاجة إلى مزيج من السياسات، سياسات تحرر الاقتصاد من قيوده وسياسات تدفع الحافز الفردي على العمل والاستثمار والإنتاج وسياسات تحمي الوطن من مخاطر العولمة، أي أن تحمي الأمن القومي وتحمي النسيج المجتمعي، وأكثر ما يمكن أن يضعف النسيج المجتمعي هو تزايد الفوارق المجتمعية وتزايد الفوارق ما بين الدخول والثروات والطبقات وتهميش فئة من المجتمع، وهذا التهميش في الواقع يقيد عملية الاستمرار في النمو لأن المهمش لا يشعر بالانتماء؛ وبالتالي فهو غير قادر على العطاء أو الإنتاج أو المشاركة سواء كانت المشاركة الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية، ولا يمكن أن تنمو دولة أو تقف على طريق التنمية المستدامة بدون مشاركة كافة أطراف مجتمعها وكل فئات شعبها.

نوري محمد أحمد (عضو بهيئة التدريس):

ما هي رؤيتك للعولمة خلال السنوات الخمسين القادمة؟ وما مصير الدول النامية من العولمة المستقبلية؟

منير فخري عبد النور:

أعتقد أنني قد أجبت عن السؤال الأول، فأنا على يقين من أن ما نشكو منه في مصر يشكون منه أيضًا في دول إفريقية سبق أن نفذت السياسات التي دعت إليها الدول الغربية، فدولة كأوغندا بعد نظام "عيدي أمين" ظلّت لمدة خمس سنوات من أكثر الأنظمة السياسية نجاحًا، كما ظلّ الاقتصاد الأوغندي من أنجح الاقتصاديات الإفريقية من حيث الأرقام الكلية كنسبة النمو ونسبة التضخم والميزان التجاري وميزان المدفوعات، لكن، لو

قرأ أحدهم التحليل الاقتصادي لأوغندا مؤخرًا فسيعتقد أنه يتحدث عن مصر، لأنه حدث ارتفاع في نسبة البطالة كما زادت الفوارق الطبقية وارتفعت معدلات التضخم بشكل غير معقول، إن كل ما نشكو منه في مصر تشكو منه الدول التي أخذت بما أوصى به Washington Consensus من تحرير الاقتصاد وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي وما إلى ذلك. وأعتقد أن جميع الدول ستعدِّل وتصحح وتراجع مناهجها سواء كان هذا المنهج هو منهج الداعي أو منهج المطبِّق والمنفذ، كما أعتقد أن العالم مقبل على التغيير في التوجه وفي أسلوب دعوته إلى العولمة من حيث الإفراط والمغالاة في الدعوة إلى الليبرالية وانسحاب الحكومات من النشاط الاقتصادي.

فوزي بغدادي (محاسب):

لقد وصف الأستاذ الدكتور يحيى الجمل أحزاب المعارضة بأنها "تعبانة وبتتخانق على الهم" وأن ما يحدث في حزب كحزب الوفد يبلغ عمره ٨١ عامًا ومن المفترض أنه حزب رائد وقائد، لا يمكن قبوله، والسؤال هو أليس ما يحدث في هذا الحزب أمرًا مخزيًا؟

منير فخري عبد النور:

هذا السؤال خارج المحاضرة ولكنني سأجيب عليه، بالطبع، إن حالة الأحزاب دون استثناء حالة مخجلة، وهو وضع مؤسف بالنسبة لدولة كمصر عرفت الأحزاب منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وعرفت الديمقراطية بمعناها الصحيح والدستور بكل ما يحمله من معانٍ قانونية وسياسية منذ عام ١٨٦٦. إنما دعونا نتصارح، لا يمكن للأحزاب أن تنمو وتعمل إلا في ظل حرية وديمقراطية تامة، فهدف أي حزب هو الوصول إلى السلطة والحكم، وفي دولة أُمِّم فيها تداول السلطة، لا يمكن لنا الحديث عن أحزاب تستطيع أن تكون فاعلة. وللأسف، إن الذي يدخل في الحزب له طموحات وأهداف خاصة، وإن لم يتمكن من تحقيق هذه الطموحات في الخارج فإنه يحاول أن يحققها في الداخل، مما يترتب عليه انقسامات مخجلة ومخزية.

لقد شهدت الفترة الليبرالية المصرية ما بين عامي ١٩٢٤ و١٩٥٢ خلافات داخل الأحزاب، ونتج عن هذه الخلافات خروج المنشقين وإنشاء أحزاب أخرى نمت وترعرعت وحكمت، فمثلاً خرج الأحرار الدستوريون من رحم الوفد بين عامي ١٩٢١و١٩٢٢ وحكموا، وألّف محمد باشا محمود الوزارة أكثر من مرة، كما قام إسماعيل باشا صدقي

بالخروج من رحم الوفد وألف الوزارة عام ١٩٣٠ ثم ألفها مرة أخرى عام ١٩٤٦. كما خرج السعديون من رحم الوفد أيضًا وألف أحمد باشا ماهر الوزارة عام ١٩٣٨ ثم عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٨. لذلك، فإنه من الطبيعي، بل من الواجب، أن تكون هناك خلافات واختلافات في الرأي، وإنما أن تنقلب هذه الخلافات إلى صراعات فهذا شيء مخجل ومخزٍ، لكن في النهاية، إن أردنا أن نصدُق القول فإن من يتحمل المسئولية الأولى في كل ما نراه ليس الأحزاب ولا رجالها، إنما هو المناخ الذي يفرضه النظام على الحياة السياسية المصرية.

حنفي محمد (عضو في اللجنة الصحية بحزب الوفد):

ما مصير حزب الوفد بعد العولمة؟ وما مصير الشعب المصري بعد العولمة في ظل الغلاء وزيادة الأسعار؟

منير فخري عبد النور:

أعتقد أن المجتمع المصري في مفترق الطرق من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية. أولاً بالنسبة للناحية السياسية، فنحن نعيش مرحلة انتقالية لأن طبيعة الأمور فرضت حدوث نقلة بين الأجيال الأكبر سنًّا بحيث يسلم الجيل الأكبر الراية لمن بعده. أما مفترق الطرق الاقتصادي، فأعتقد أننا في حاجة إلى وقفة، فكل ما ذكرته عن عيوب العولمة ينطبق على مصر، فقد أفرطنا في انفتاح السوق المصري على العالم دون أن نكون مستعدين لذلك، وأعتقد أننا أفرطنا أيضًا في تحرير الحياة الاقتصادية من القيود وفي انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي وترك قوى السوق تتعامل وتتفاعل مع بعضها البعض دون تدخل، وكانت النتيجة هي سوء توزيع الدخول وتضخم وارتفاع الأسعار بما لا يطاق، وهذه العوامل تهدد أمن واستقرار مصر كما تهدد السلام الاجتماعي، لذا، نحن في حاجة إلى وقفة جدية، وإلا أخشى أن يحدث ما لا يمكن تحمله.

خالد الأمير (سكرتير مساعد الوفد):

دعا الأستاذ منير فخري عبد النور إلى الوسطية، وقال إنه يجب أن تضع الدولة يدها على بعض الخدمات لأنها مالك كل شيء، فكيف يكون ذلك؟

منير فخري عبد النور:

أنا لم أقل ذلك، وإنما قلت إن دعوتي للوسطية تعني موافقتي على أن الدولة إذا كانت وحدها فهي مالك سيء وأكدت ضرورة الحد من ملكيتها لوسائل الإنتاج، وأنا أوافق على الجزء الأكبر من سياسة الخصخصة، لكن هذه السياسة يجب أن تكون وسطية، فلا يجب أن نبيع كل شيء للأجانب على سبيل المثال لأن هناك قطاعات إستراتيجية.

وقد حدث أن استضاف برنامج تليفزيوني منذ عامين الأستاذ الفاضل رشيد محمد رشيد وكان وزيرًا في هذا الوقت، واختلفت معه في فكره عندما تحدث عن خصخصة شركات الأسمنت لأنني رأيت أنه يجب على الدولة والقطاع العام أن يُبقيا على ملكية عدد من شركات الأسمنت لكي يستطيع أن يؤثر في السوق ويحافظ على الأسعار، وكان رده أنه من الممكن المحافظة على الأسعار من خلال آليات السوق، فأجبته بأن السعر اليوم هو ١٥٠ جنيهًا للطن ولكن في خلال سنة وبعد خصخصة كل القطاع سيصل سعر الطن إلى ٤٠٠ جنيه، وكنت على حق، فهناك قطاعات لا يمكن أن نفرط فيها. إن عدد سكان مصر ٧٥ مليون نسمة، وهذا معناه أن الطلب بالتأكيد سيفوق العرض في أي وقت من الأوقات، ولا يقول لي أحد إن هناك وفرة لأننا في مجتمع الندرة وسنظل كذلك لمدة عشرين سنة قادمة. وإذا تركنا المنشآت الإنتاجية في أيدي الأجانب فإنهم يشكلون مع الوقت "كارتل" فيما بينهم وهو شيء معروف، فعندما يتم بيع كل قطاع الأسمنت لكبرى شركات الأسمنت العالمية فإن هناك اتفاقًا بين هذه الشركات على تحديد الأسعار ونسب توزيع الأسواق في الداخل وفي الخارج، وبذلك نحن نعرِّض أنفسنا إلى مخاطر عظيمة، خاصة وأن الأسمنت سلعة أساسية بالنسبة للمواطن المصري، فليس هناك أي فلاح في عزبة أو قرية في مصر لا يعلم سعر الأسمنت أو الحديد وذلك لأنه يستخدمه في البناء، لذا لا يجب ترك هذه السلعة الحيوية في يد قوة خارجية لها مصالح غير مطابقة بالتأكيد لمصالحنا الوطنية التي يجب أن نبقي عليها في أيدٍ وطنية سواء كانت خاصة أو عامة.

عادل جمال الدين إمام أبو السعود (مدرس سابق بالتربية والتعليم وعضو حزب الوفد من حي الحضرة باب شرق):

ما هو دور المؤسسات المختلفة في مصر وخاصةً الأحزاب في تبصير المجتمع المصري بدور كل فرد في مصر وبخاصة الشباب لتنمية مصر وربطها بالعالم مع الحفاظ على شخصية مصر؟

منير فخري عبد النور:

للأسف، إن الأحزاب مقصِّرة لأنها غير قادرة على الاتصال بالشعب والشارع والجمهور، وهناك أشخاص بعيدون عن العمل الحزبي يقولون إن رجال الأحزاب لديهم أعذار واهية، لكن دعوني أقص سريعًا قصتين: القصة الأولى حدثت في قرية صغيرة تابعة لمركز السنبلاوين بمحافظة الدقهلية حيث قررت مجموعة من الشباب القيام بتأسيس لجنة واجتمع حوالي خمسة عشر شخصًا لهذا الغرض، وفي اليوم التالي، طرق مندوب من أمن الدولة أبواب بيوت الشباب الخمسة عشر واتصل بأولياء أمورهم لإقناعهم بإبعاد أولادهم عن هذا الموضوع، وإلا سيتم نقل من يعمل منهم في السنبلاوين إلى شلاتين، وما إلى ذلك.

القصة الثانية هي قصة الأستاذ محمود أباظة رئيس حزب الوفد، وهو من محافظة الشرقية، وعندما انتُخب رئيسًا للحزب جاءت لجنة من محافظة الشرقية لدعوته لحضور مؤتمر شعبي في الزقازيق خارج مقر الحزب، أي في المحافظة التي هو نائب عنها، وكُلِّفت أنا شخصيًّا بالحصول على إذن من الأمن لعقد هذا المؤتمر، وقمت بالاتصال بأحد ضباط أمن الدولة والذي كان صديقًا لي، فأجاب بأنه سيرد عليّ بعد حين، فانتظرته ثلاثة أيام وعندما لم يرد عليّ قمت بالاتصال به فطلب مني عقد المؤتمر في مقر الحزب في الزقازيق، وعندما أوضحت له أن مقر الحزب في الزقازيق يسع مائتي شخص فقط وأننا نريد عقد مؤتمر به خمسة آلاف شخص فأجابني مؤكدًا أنه من الأفضل أن يقام المؤتمر في المقر نفسه!! لذلك عندما نقول إن هذه الأحزاب لتنوير المجتمع وإنها مقصرة في أداء هذا الدور، نوافق على هذا الكلام، لكن يجب أيضًا أن نقول إنها مقصرة لأسباب واقعية وحقيقية نصطدم بها كل يوم.

أمين عبد القادر (أستاذ جامعي):

لا شك أن العولمة تصلح جيدًا لبلد مثل الولايات المتحدة الأمريكية؟ ولكن هل تصلح بنفس الدرجة لبلد مثل مصر؟ هنا أسأل عن الفرق في النظام السياسي والديمقراطية؟

منير فخري عبد النور:

بالطبع لا، لأن مصر دولة لم تكتمل هياكلها و لم تنضج بعد، و لم ينضج قطاعها الخاص كما أن مؤسساتها في حاجة إلى الإصلاح وقدرتها وخبرتها على الرقابة وعلى التوجيه محدودة. وإذا تماشينا مع النظرية الليبرالية التي تؤمن بوجود يد خفية تحقق التوازن بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة وتحقق

عدالة التوزيع على الأقل في المدى الطويل، فإن هذه اليد الخفية موجودة في الدول المتقدمة التي اكتملت اقتصاديًّا مثلما تؤكد نظريات علم الاقتصاد، فالإنسان يتعلم الاقتصاد من خلال وضع مفترض يتعلق بالمنافسة الكاملة التي تفترض عدة شروط أهمها المعرفة الكاملة وحرية الانتقال، ولكن هذه شروط وهمية وليست موجودة حتى في الدول المتقدمة، فما بالنا بالدول النامية؟ لذلك أؤيد كل مبادئ الليبرالية دون إفراط ومغالاة لأن ذلك لم يحقق أهدافه بيسر في دولة كمصر.

أحمد محمد عبد الوهاب (باحث):

هل تعتبر مصر مؤهلة سياسيًّا واقتصاديًّا لتلقي انفتاح العولمة الخارجي؟

منير فخري عبد النور:

كما قلت سابقًا لا أريد أن أرفض فكرة العولمة لأنها أمر واقع، ولكن يجب أن نتعامل معها بإيجابية وأن نأخذ الاحتياطات اللازمة لمواجهة المخاطر التي قد تترتب عليها، وهي مخاطر تتعلق بالتحديد بالأمن القومي وبالنسيج الاجتماعي وبسيطرة رؤوس الأموال الأجنبية على القطاعات. أما ثقافيًّا فيجب أن نتمسك بهويتنا وبخصوصيتنا وبلغتنا، ففي الحقيقة، ألاحظ انتهاك اللغة العربية في الصحافة والتليفزيون والأخطاء التي تُرتكب لا حدود لها، وعندما نرى الشباب يقرأون أو يكتبون أو يتحدثون فهم يستخدمون كلمات إنجليزية كثيرة، حتى رجل الشارع العادي يفعل ذلك، فهناك كلمات أجنبية دخلت اللغة العربية بشكل غير معقول.

جابر خميس زكي (مهندس):

ما أثر العولمة على أطفال الشوارع في مصر؟

منير فخري عبد النور:

نحن نتحدث عن أثر العولمة على سلوكياتنا جميعًا، فإذا ذهبنا إلى الريف سنجد أن شباب الريف يتشبهون بشباب المدن في ملابسهم، كما نرى هذا التوجه في أبسط الأمور حتى في اختيار الوجبات، كما نرى الناس تعزف عن الوجبات الشعبية البسيطة وتتجه إلى مطاعم الوجبات السريعة، وهذه أبسط الملاحظات.

أحمد سعيد (طبيب استشاري بالمملكة المتحدة):

نعلم أن البرازيل في خلال حوالي ٨ سنوات تخلصت من ديونها وأصبحت دائنة أي تحقق فائضًا، هل للأستاذ منير فخري عبد النور أن يعرض لنا الاقتصاد الذي طبقته البرازيل؟

منير فخري عبد النور:

إن المتحدث قارئ طيب لجريدة "المصري اليوم" وهذا الخبر منشور بالصفحة الأولى بها اليوم، لكن في الواقع تُعتبر المقارنة بين مصر والبرازيل مقارنة غير عادلة، فالبرازيل قارة لها موارد لا حدود لها وهي بلد غنية جدًّا، وإن كانت البرازيل استدانت في الماضي فهذا نتيجة لسوء الإدارة والفساد السياسي والديكتاتورية، وعندما سلكت مسلك الدول الديمقراطية ووضعت حدودًا للفساد حلت مشاكلها الاقتصادية فانتقلت من التخلف إلى النمو. ولكننا لا نريد أن نتمادى، إذ إن الفوارق في البرازيل مخيفة بين الغنى والفقر؛ وخاصة في منطقة الساحل الشرقي والغابات الغربية، لكن لا شك في أن التحول السياسي في البرازيل ساعد على تخطي المشكلات الاقتصادية العظيمة التي كانت تواجه هذه القارة.

جابر خميس زكي (مهندس):

لا أرى أي استثمار في مصر، فالحكومة الرشيدة تقوم ببيع الشركات والمصانع المنتِجة إلى الأجانب، مع أنه من المفترض في الاستثمار أن نزيد من إنشاء المصانع التي تقوم بإنتاج سلع حيوية يمكن تصديرها وتقوم أيضًا بتشغيل أيدٍ عاملة للقضاء على البطالة.

منير فخري عبد النور:

في الحقيقة هذا حكم غير موضوعي، وإن أردنا أن نحكم بموضوعية على الأمور فإن هناك بالفعل استثمارات في مصر، مثل الاستثمارات الموجودة في المدن الصناعية الجديدة مثل العاشر من رمضان والسادس من أكتوبر، كذلك يوجد استصلاح الأراضي الذي تم في طريق القاهرة والإسكندرية الصحراوي والذي يُعتبر جهدًا جبارًا. لكن ما يمكن قوله هو أن هذا المجهود وهذه الاستثمارات غير كافية لوضع مصر على طريق النمو المستدام، كما أن سياسة بيع شركات القطاع العام كما هي دون إجبار المستثمر على الإضافة أو على زيادة الطاقة الإنتاجية أو زيادة الاستثمارات تعتبر سياسة ناقصة. أيضًا فيما يتعلق ببيع شركات القطاع العام خاصةً في القطاعات الإستراتيجية إلى رؤوس الأموال

الأجنبية يشكل خطرًا بالنسبة لمصر، ومازالت نسبة النمو السكاني في مصر تتراوح بين ١,٧%و ١,٩%، فإذا كنا نبحث عن تنمية حقيقية فإنه يجب أن يكون نمو الناتج القومي أو الناتج المحلي في حدود ٧% أو أكثر بحيث يكون الصافي بالنسبة للفرد ٥% مع الأخذ في الاعتبار الزيادة السكانية. وليست القضية هي الوصول لنمو بنسبة ٧% لمدة سنة أو سنتين، ولكن الأهم هو معرفة الوسيلة التي يمكن من خلالها أن ننمو بهذه النسبة لمدة عشر سنوات. إن هذا لم يتم بعد، لأن هناك عدة موانع تمنع الوصول إلى هذا النمو أولها التعليم، لأنه إن لم نرتقِ بمستواه لن نستطيع أن نجد العامل القادر على المنافسة ولن نستطيع كذلك الوصول إلى مستوى إنتاجية معين يستطيع من خلاله المنتَج أن يتنافس في السوق العالمية. كما يعتبر التهميش أيضًا أحد هذه الموانع، لأنه عند شعور فئة من فئات الشعب بالتهميش فإنها بالتالي لا تستطيع أن تعطي وتنتج وتشارك. ومن هذه الموانع غياب الديمقراطية حيث ينمو ويزدهر الفساد، وبالتالي يقلل من جاذبية السوق المصري للاستثمارات الأجنبية أو حتى المحلية، لذلك تعتبر الاستثمارات التي نقوم بها حتى الآن غير كافية لوضع مصر على طريق التنمية المستدامة، وذلك دون إنكار أن المجهودات التي بُذلت حتى الآن تستحق الشكر وخصوصًا من القطاع الخاص.

محمد عبد المنعم عيد هاشم (طالب بقسم العلوم السياسية – كلية التجارة – جامعة الإسكندرية):

إنني عضو في الحزب الوطني وأكن كل الاحترام لحزب الوفد، ولذلك أتساءل إلى أين يذهب حزب الوفد؟ هل إلى الإصلاح والتطوير كما يدعي أعضاؤه؟

منير فخري عبد النور:

نعم أدّعي ذلك، وكلّي أمل أن تنتهي المشكلات التي تهدد أمن واستقرار الحزب في خلال الأسابيع القادمة مما سيتيح لقيادات الوفد أن تعيد الترتيب من الداخل وتنشر دعوة الوسطية التي أؤمن بها شخصيًّا، وهي دعوة إلى الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ودعوة بأعلى صوت إلى العدالة الاجتماعية التي نحن في حاجة ماسة إليها.

خالد محمود خالد (مؤسس جبهة المصالحة الوفدية):

كيف ستكون هناك تنمية في ظل انفتاح يمكن من خلاله للكيانات الكبرى وأصحاب المصالح المالية الضخمة السيطرة على الكيانات الصغرى وإضعافها؟

منير فخري عبد النور:

هناك حجم أمثل للمشروعات، ونحن في حاجة إلى الكيانات الكبرى لأنها تحقق وفرات تُعرف في الاقتصاد بـ"وفورات الإنتاج الكبير"، وهذه الوفورات هي التي تتيح للمنشآت القدرة على المنافسة. كما ندعو الكيانات الصغيرة أن تندمج -إن أمكن- في كيانات كبيرة. وقد شهد القطاع المصرفي للسوق المصري في العامين الماضيين اندماجًا للبنوك الصغيرة بغرض تكوين كيانات أكبر قادرة على المنافسة والبقاء، وذلك لا يعني بالطبع اختفاء الكيانات الصغيرة، فهناك كيانات صغيرة ومتوسطة في كل الدول يمكن أن تعيش إلى جانب الكيانات الكبيرة ولكن بالطبع نطاقها محدود. ولا أعتقد أن الكيانات الكبيرة تسيطر على الكيانات الصغيرة، فالمنهج العام المستخدم في قطاعات صناعية كثيرة اليوم هو ما يسمى "out sourcing" خاصةً في قطاع صناعة السيارات، حيث تقوم الكيانات الصغيرة بالتوريد إلى الشركة الأم التي في النهاية تقوم بالتركيب، لذلك ليست هناك سيطرة وتبعية، إنما هي علاقات تكامل وتحقيق مصالح.

عادل إبراهيم (عضو جمعية الكتاب والأصدقاء وجمعية أصدقاء مكتبة الإسكندرية):

نرحب بالأستاذ منير فخري عبد النور بمكتبة الإسكندرية وهو واحد من الذين يمارسون العمل الليبرالي في حزب الوفد. وفي الحقيقة، لا أصدق أن حزب الوفد به شخص كالأستاذ منير فخري عبد النور ومع هذا يكاد يسقط ويتعثر رغم أن أي حزب هو مِلك الشعب، ومن المفروض أن يتحمل الأمانة بكل مصداقية بعيدًا عن الصراعات والمصالح الشخصية وتدخل السفارات الأجنبية في عمله، خاصة أن حزب الوفد يعتبر أعرق وأقوى حزب في العالم، وأعتقد أن بعض الحظ السيئ لبعض قياداته قد أنساه مرحلة مهمة من مراحل نضال الشعب المصري وهي ثورة يوليو حيث تُركت مبادئ وقيم الحزب ودفاعه عن مصالح هذا الشعب وبدأت الصراعات الشخصية مع الثورة. ورغم انتهاء تلك المرحلة، فإننا قد فوجئنا أن الصراعات والمصالح الشخصية وتدخل السفارات مازال مستمرًّا حتى الآن رغم أن حزب الوفد يضم قيادات جليلة وهو جدير بقيادة الأمة مرةً أخرى، خصوصًا إن الوقت والساحة متاحان الآن له كتيار ليبرالي ونحن نعيش في مرحلة ليبرالية، وعلى الرغم من سلبيتنا في الاشتراكية وفي الرأسمالية، لكن من المفروض أن يقود حزب الوفد المسيرة. ما أريد قوله أولاً هو أنه كما انسحب رجال الأعمال في وقت الثورة، فإن هناك الآن مجموعة من رجال الأعمال لا تعرف دورها لقيادة وتنمية مصر. ثانيًا مع كل الشكوك والريبة التي تحيط بأعمالهم وتصرفاتهم ومع ما يقال بأن أكثر من مائة مليار جنيه تم تهريبها إلى الخارج

فإننا نريد أن نعرف من الأستاذ منير فخري عبد النور وهو شخص ذو مصداقية دور رجال الأعمال في الاقتصاد المصري. أيضًا، هناك موضوع يدعو إلى الريبة والشك يحدث في الإسكندرية يتعلق بوجود أرض مساحتها حوالي ١٠٠ فدان تقدَّر بأربعين مليار جنيه معروضة للبيع بطريقة مريبة، والبيانات لديّ وباستطاعتي إعطاؤها للأستاذ منير فخري عبد النور لكي يتولى حزب الوفد مسئولية متابعة هذا الموضوع. أرغب أيضًا في أن يتولى حزب الوفد قضية تهريب أموال رجال الأعمال وغيرهم من أصحاب المصالح والنفوذ، إذ إننا نعيش الآن مرحلة تزاوج السلطة مع رأس المال، لذلك نرغب في أن يأخذ الوفد خطوة جريئة ويترك الصراعات والمصالح الشخصية ويرى ما ينفع الشعب.

منير فخري عبد النور:

سأجيب على الجزء المتعلق بدور رجال الأعمال في الاقتصاد المصري، لكنني لن أتطرق إلى أي موضوع خاص بحزب الوفد لأنني هنا لكي أتحدث عن السياسة الاقتصادية في إطار العولمة، لذلك فإن أي حديث يخص حزب الوفد سوف يتم داخل الحزب وأرحب بأي شخص هناك لمناقشتي في الموضوع.

القضية الخاصة برجال الأعمال هي أنه مع انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي ومع حاجتنا إلى استثمارات، نجد أننا بحاجة إلى تحفيز وجذب رجال الأعمال للاستثمار في المشروعات الصناعية والزراعية والسياحية والخدمية في مصر. فمثلاً أيام وزارة الدكتور الجنزوري سنجد أن تقرب الحكومة لرجال الأعمال أخذ شكلاً ملفتًا للنظر، فكان لا يمر أسبوع أو عشرة أيام إلا ونجد الدكتور الجنزوري يدعو رجال الأعمال في رئاسة الوزراء ليحفزهم ويستمع إليهم ويساعدهم. أما بعد انتهاء عصر هذه الوزارة، دخل الاقتصاد المصري في أزمة كان لها أسباب عديدة لن نخوض فيها، وأصيب بسببها رجال الأعمال الذين شجعتهم الدولة على الاستثمار بانتكاسة مؤلمة، ومنهم من استدان وفشل في سداد مديونيته بحسن نية أو بسوء نية، ومنهم من هرب ومنهم من سُجن. في تقديري، أن الدولة شعرت بمسئولية تجاه هؤلاء، وعندما بدأ الوضع الاقتصادي في التحسن، أرادت أن تعوضهم عما أصابهم من ضرر، لذلك جاء هذا التعويض بطريقة مبالغ فيها ولكنها في منتهى الخطورة وهو ما يسمى بالتزاوج ما بين السلطة والثروة، لأن الحد بين تضارب المصالح في هذا الوقت يكون غير واضح، وعندما أقول إن الهياكل في مصر غير مكتملة بما فيها الهياكل القانونية، فإنني أعتقد أن هناك قانونًا يجب أن يصدر في مصر لوضع هذا الحد

الفاصل بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، وكيف وبأية شروط يستطيع رجل أعمال أن يتقلد منصباً عاماً ويتحكم في مالية عامة. في الحقيقة، هذه القضية غير واضحة في مجلس الشعب وفي مجلس الوزراء، كما أنها تثير شكوكًا وعلامات استفهام كثيرة توضع أمام هؤلاء الذين لهم مصالح خاصة وهم يديرون شأناً عامًّا أو مصلحةً عامة، فنحن في حاجة بالفعل إلى تحديد المسئوليات.

محمد حسنين أحمد (مراسل صحفي من جريدة الجزيرة المصرية):

كان هناك تعليق عن أطفال الشوارع، وأضيف أن هؤلاء الأطفال نتاج سلبية العولمة بدون تردد، فقبل العولمة لم تكن الأمور بهذه الصورة الملحوظة. هذه وجهة نظري الخاصة، وعمومًا بعد سماعي للندوة لم يتبقَ لي شيء لأن الأستاذ منير فخري عبد النور قد استفاض وأجاب عن معظم النقاط التي كانت تجول بذهني، فلم يتبقَ لي سوى أن أبدي إعجابي الشديد بصراحته وشجاعته.

سعيد حسن زلط:

أعرض حكم مجلس الدولة بالتصريح بإنشاء تمثال للزعيم مصطفى النحاس باشا، زعيم حزب الوفد القديم ورئيس مجلس الوزراء الأسبق، وأتساءل عن موعد التنفيذ. أيضًا، مرفق اقتراح بنقل العاصمة القاهرة إلى الغرب على نقطتي التعامد بين خط طول ٣٠ درجة وخط عرض ٣٠ درجة على بعد ٦٠ كيلومترًا غربًا، ومرفق موضوعات بخصوص المخطط الصهيوني لتدمير سيناء وبخصوص التجسس على مصر من مؤسسة Google للإلكترونيات ومخطط إسرائيل لسرقة مياه النيل، وضياع عشرة مليارات من الجنيهات في الميزانية المصرية، وأيضًا بخصوص عشرة مليارات أخرى جنيه تم إنفاقها للتهاني والتعازي وبخصوص مبلغ ٧٥ مليار فرنك فرنسي هو احتياطي الشركة المؤممة لقناة السويس وهذا المبلغ هو نصيب مصر المنسي منها منذ عام ١٩٥٦ وحتى الآن. أرفق كذلك مشروع تطوير كلية الشرطة بأن تحصل على طلابها من رصيد البطالة لخريجي كليات الحقوق. أيضًا، أود أن أسأل الأستاذ منير فخري عبد النور عن رأيه كقبطي مصري بخصوص حكم العائدين للمسيحية بعد دخولهم الإسلام، وكذلك ما حدث مع النائب سعد عبود.

منير فخري عبد النور:

أشكر الأستاذ سعيد حسن زلط وكل هذه التعليقات موجودة لدي وفيها عنوانه وسوف أجيب عليه كتابةً. لكنني سأجيب على السؤال الذي يخص النائب سعد عبود لأنه سؤال سهل وواضح وموقفنا واضح جدًّا فيه، فالمادة ٩٨ من الدستور تمنح عضو مجلس الشعب حصانة لقول أي شيء بما فيه من سب وقذف تحت القبة، وأي عقوبة يخضع لها النائب سعد عبود تعتبر انتهاكًا للدستور المصري، ورغم اعتراضي شخصيًّا على ما قاله، فإن ما قاله يعتبر حقًّا من حقوقه، ومن حقه أن يقول ما يريد وأن يتهم من يريد، فهذا هو دوره كعضو مجلس شعب ويجب أن نحترمه. أما فيما يتعلق بالسؤال عن العائدين إلى المسيحية، فهذا سؤال لن أجيب عليه لأنه خارج عن نطاق حديثنا.

علي عبد الرازق جلبي (أستاذ في كلية الآداب – جامعة الإسكندرية)

مداخلتي تتعلق بتأثير العولمة على دور الدولة، وأتفق بالطبع مع الأستاذ منير فخري عبد النور في أن يكون هناك دور فعال للدولة، ولكن لو نظرنا للتعليم الثانوي مثلا، فسنرى اتجاهًا من الطلاب نحو القسم الأدبي وعدم الاهتمام بالقسم العلمي، وسنجد الكثرة في الفصول الأدبية في المدارس والأقلية في الفصول العلمية، على الرغم من أن العولمة اقتصادية ومتعلقة بالتكنولوجيا والعلم. وهنا أقول إن دور الدولة هو تحفيز الطلاب على الالتحاق بالأقسام العلمية لكي لا نواجه فيما بعد مشكلة البطالة التي نعاني منها الآن. وألاحظ أيضا أن ما تم الحديث عنه يتجه نحو العولمة الغربية، وأن كل الأمثلة تعلقت بأمريكا وما إلى ذلك من دول الغرب، ولكننا بالطبع لا يجب أن ننسى الشرق خلال حديثنا عن العولمة، فلدينا اليابان والنمور الآسيوية وأعتقد أننا نستطيع في موقفنا الخلاق من العولمة أن نستفيد من هذه التجربة.

منير فخري عبد النور:

في الحقيقة، حاولت أن أختصر في كلمتي، لكن لدي أمثلة أوسع بكثير من التي ذكرتها في حديثي. بالفعل هناك أمثلة كان يجب ذكرها خارج الدول الغربية لأن العولمة شملت الدول الشرقية أيضا، وفي هذا الصدد يجب أن أذكر الصين على وجه التحديد والتي تدعي حتى اليوم أنها شيوعية، وبعد أن انتصر الغرب على الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية، كان للزعيم الصيني دانك ساوبينج مقولة رائعة وهي كالتالي: "لا يهمني إن كان القط أبيض أم أسود، المهم أن يأكل الفأر"، بمعنى أنه لا يهتم بنوع السياسات الاقتصادية التي يطبقها، وما إذا كانت رأسمالية أم شيوعية ولكن الأهم هو أن يتغلب

على التخلف. لذلك حتى الصين الشيوعية أخذت بمنطق تحرير الاقتصاد وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي وخلقت المناطق الاقتصادية الحرة التي طبقت فيها نظريات الرأسمالية المتطرفة، وكانت سببـــاً أساسيـــاً من أسباب النمو الاقتصادي العظيم الذي تشهده الصين اليوم، ولكنها على الرغم من ذلك وضعت قيودًا على سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية على قطاعات رأتها إستراتيجية، وكونت ما أسمته "القائمة السلبية" التي تمنع دخول الاستثمارات الأجنبية فيها، لأنها تعتقد أن هذه القطاعات ذات أهمية خاصة ومنها الاتصالات والبنوك على سبيل المثال، حتى الصين بثقافتها وأيديولوجياتها المختلفة أخذت بجانب من جوانب العولمة وهو جانب إيجابي ومشرق ويؤدي إلى التنمية. وتجدر الإشارة إلى أن أكبر مؤسسة تطبق نظريات العولمة هي منظمة التجارة العالمية أو WTO (World Trade Organization)، وللدخول في هذه المنظمة يجب الخضوع لشروط معينة أولها تحرير التجارة، وقد قاومت الصين فكرة الدخول في عضوية هذه المنظمة لمدة سنوات عديدة، ثم خضعت بعد حين وأصبحت عضوًا عاملاً نشطًا فيها، كما أصبحت من أكثر المستفيدين من تحرير التجارة العالمية حيث إن منتجاتها قد غزت العالم وغزت الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها وأصبح الميزان التجاري الأمريكي الصيني لصالح الصين، لدرجة أنها تحاول الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية بشتى الطرق لترفع الصين قيمة سعر صرف "الونج" وهو العملة الصينية.

ما أرغب في قوله هو أن العولمة واقع، فالجدل السياسي اليـــوم لا يجـــب أن يقـــوم علـــى قبول العولمة أو رفضها، إنما أن يهتم بهذا المزيج من السياسات التي تحـــرر الاقتصـــاد مـــن ناحيـــة والتي تحمي الأمن القومي والنسيج المجتمعي من ناحيـــة أخـــرى، أي أن الجـــدل لـــيس أن نكـــون مع أو ضد العولمة، لكن أن نحدد القدر الـــلازم لتحريـــر الاقتصـــاد والســـرعة اللازمـــة لتنفيـــذ سياسات التحرير.

نادر السيد محب (محامٍ بالنقض وسكرتير عام حزب الوفد بالإسكندرية):

أجاب أحدهم حينما سُئل: ما هي العولمة؟ فقـــال: "أهـــم وأســـهل مَثَـــل للعولمـــة هـــو مقتل الأميرة ديانا! فهي إنجليزية ومعها بالسيارة خطيبها العـــربي والســـائق بلجيكـــي وحارســـها الشخصي فرنسي والسيارة ألمانية وكـــان يطاردهـــا صـــحفيون أمريكيـــون وإيطـــاليون"، فهـــذا مزيج لتعريف العولمة بصورة بسيطة.

وما أود قوله إن هناك رأيًا آخر يقول إن العولمـــة احـــتلال اقتصـــادي حـــديث، وكلنـــا نعلم أننا انتظرنا بسعادة اتفاقية الجات وظننا أنه حين تُطبـــق اتفاقيـــة الكـــويز ســـتحدث طفـــرة

اقتصادية، ولكننا وجدنا كل هذا مجرد حلم في النهاية، فهناك ألفاظ اقتصادية جديدة تصدر كل يوم، ولكن للأسف الشديد نجدها تنتهي إلى الواقع المر الذي نعيش فيه، لذلك أقول إنه لابد من تقييم وتقييد العولمة. لكن ما أريد توضيحه هو أننا غالبًا ما تملى علينا الإرادة من خارج مصر أي أننا لا نستطيع أن نطالب بوجود شروط تحد من التدخل الاقتصادي الأجنبي في مصر لأنها مفروضة على مصر أصلاً من رئيس مجلس إدارة العالم، أعني رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

منير فخري عبد النور:

عندما يُنتخَب رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية أيًّا كان فإنه يقسم على خدمة مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية ولا يقسم على أن يحافظ على مصالحنا نحن، لكن يجب علينا أن نعلم أين مصلحتنا الوطنية وأن نكون قادرين على الدفاع عنها، كما يجب أن نعرف أن الحركة الوطنية المصرية منذ منتصف القرن التاسع عشر كان هدفها الأول حماية الإرادة الوطنية في مصر، وتلك الحماية كان يجب أن تستند على وحدة وطنية وقوة اقتصادية، وأي تفريط في القوة الاقتصادية المصرية هو تفريط في إرادتنا وفي قدرتنا على حماية هذه الإرادة. لذا أن يرغب الغرب في أن يفرض علينا شروطًا فهذا من حق الغرب، لكن من واجبنا أن نعرف ما هو جيد وما هو سيىء وأن نفرق بين الحق والباطل وبين ما يحقق مصلحتنا وما يضرها، كما يجب أن ندافع عنها، وبشكل عام لا يوجد من يمتلك كل الحقيقة، ولا أحد يحتكر العلم والخبرة والحكمة، لكن في إطار الحوار نستطيع أن نصل إلى توافق عما يجب أن نقبله أو نرفضه.

أخيرًا، أقول إن الاقتصاد المصري به مزايا عديدة يجب أن نستفيد منها، وعلى النقيض الآخر هناك مخاطر تهدد الأمن القومي ونسيج المجتمع الذي يجب أن نحافظ عليه وندافع عنه. بالقطع يجب أن نعمل كلنا في إطار متوافق على تعضيد وتقوية وحدة هذا المجتمع وعلى منع تهميش فئة من فئاته تحت أي ظرف وتحت أي مسمى.

نوران شافعي:

في النهاية، نشكر الأستاذ منير فخري عبد النور على محاضرته القيمة وعلى تشريفه منتدى الحوار بمكتبة الإسكندرية، وإلى لقاء قادم في منتدى الحوار.